الأنباء
الاحد 28 اكتوبر 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

الشركة احتفلت بإطلاق الجهاز مع عملائها الشباب بعرض حصري

«زين» تُطلق iPhone XR الجديد كلياً

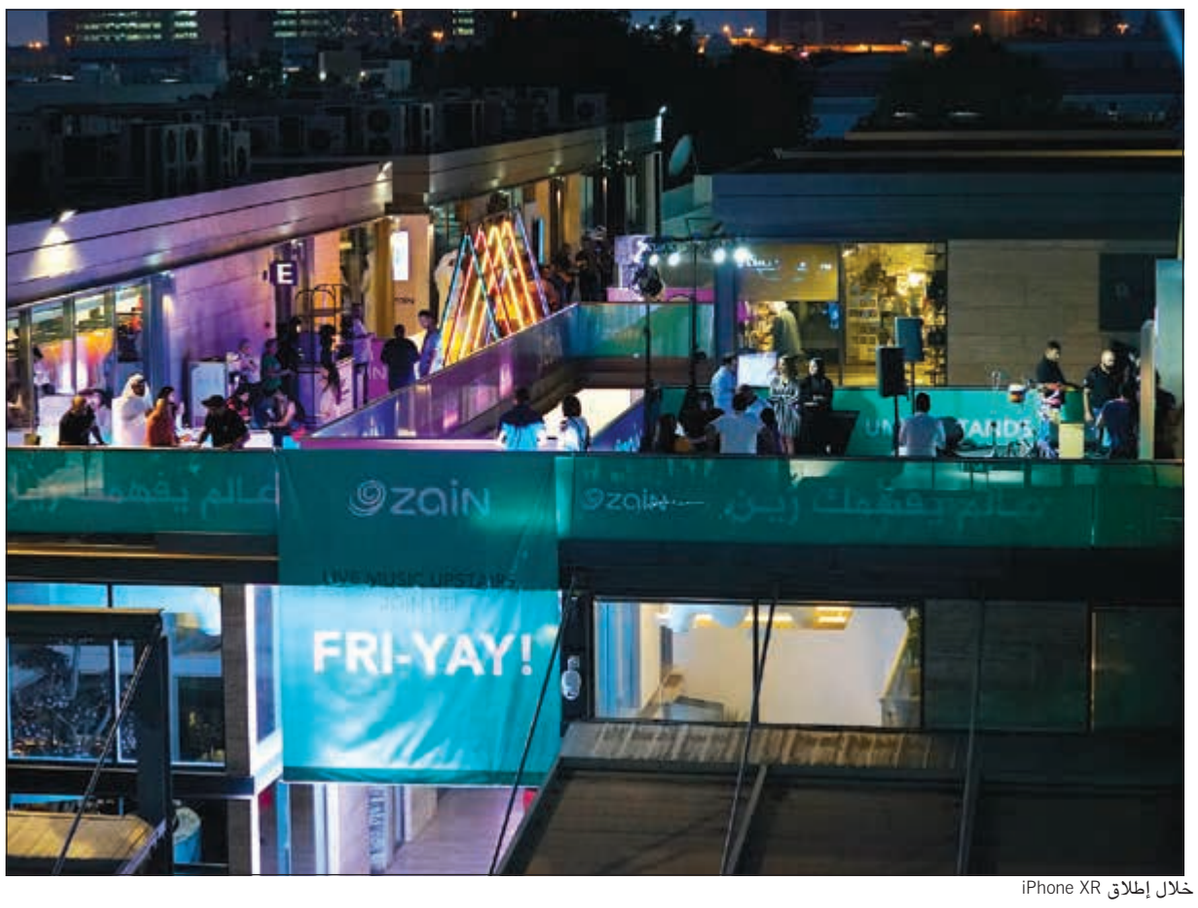

جانب من احتفالية «زين» خلال إطلاق iPhone XR

أطلقت زين المزود الرائد للخدمات الرقمية في الكويت جهاز iPhone XR الجديد كليا خلال الحفل الذي نظمته الشركة في مجمع «مياز» للتسوق الجمعة 26 أكتوبر من الساعة 5 ــ 10 مساء وسط مشاركة وإقبال كبير من عملائها.

وذكرت الشركة في بيان صحافي أن الحفل الذي أقامته تحت شعار «عالم يفهمك زين ودايما معاك عالخط» هدف إلى الاحتفال بالإطلاق الرسمي للجهاز الأحدث من شركة Apple في الكويت، حيث حرصت زين على أن تشارك هذه المناسبة لعملائها من فئة الشباب، والذي يضم 500 دقيقة محلية للمكالمات الصوتية، و50 غيغابايت من الإنترنت، بالإضافة إلى استخدام غير محدود لوسائل التواصل الاجتماعي (سنابشات، وتويتر، وإنستغرام، وفيسبوك)، هذا بالإضافة إلى اشتراك مجاني في أنغامي Plus خلال فترة العقد.

وأضافت الشركة أن الحفل قد شهد تنظيم مجموعة من الفعاليات الترويحية التي نالت رضا واستحسان الجمهور، منها عرض موسيقي مع DJ Jack_Z مقدم من تطبيق «أنغامي» الذي يحتوي على أكبر مكتبة ترفيهية رقمية في الشرق الأوسط، وعرض موسيقي حي في الهواء الطلق مع فرقة Arabiska، هذا بالإضافة إلى تقديم قهوة Toby's Estate الشهيرة للحضور، وغيرها الكثير. وسعت زين في هذه الاحتفالية الخاصة إلى دعم وتلبية تطلعات واحتياجات عملائها المختلفة من خلال طرحها لأحدث الخدمات والتقنيات المبتكرة، حيث تحرص الشركة على توفير آخر وأحدث الحلول والخدمات لتحسين تجربة العملاء، كما تعمل على تحسين ورفع استجابة توقعاتهم وتطلعاتهم ليتمتعوا بتجربة اتصالات مميزة وفريدة على شبكتها.

وإذ أكدت زين أنها تتطلع دائما إلى مراحل جديدة من الانفراد والتميز مع عملائها في كل الخدمات والمنتجات التي تقدمها، فإنها أوضحت في ذات الوقت أنها ترسخ من خلال إطلاق هذا الجهاز الجديد سعيها الدائم نحو مواكبة تطلعات عملائها بمختلف فئاتهم العمرية، موضحة أنها ستظل تفي دائما بوعودها بتوفير أفضل الخدمات وأحدث التقنيات.

الجدير بالذكر أن زين تسعى إلى أن تلعب دورا حاسما كمزود اتصالات رقمي وسط المتغيرات والتحولات التكنولوجية في الأسواق، وذلك بتزويد أحدث الحلول والخدمات لقاعدة عملائها، وحتى تحقق أهدافها الاستراتيجية، تعمل الشركة على الرصد الدقيق لاحتياجات عملائها، مشيرة إلى أنها مستعدة لطرح الجديد دائما من الخدمات التي تصل إلى مستوى طموحات عملائها بما يتوافق مع التطور الذي يشهده العالم في المجالات التكنولوجية.

توفير آخر وأحدث الحلول والخدمات لتحسين تجربة العملاء

تحسين ورفع استجابة تطلعات العملاء ليتمتعوا بتجربة اتصالات مميزة

136 مليون دينار قيمة التداولات العقارية بنهاية أغسطس

«بيتك»: 74٪ ارتفاع تداولات العقار الاستثماري

قال تقرير بيت التمويل الكويتي (بيتك) إن قيمة التداولات العقارية بنهاية أغسطس بلغت 136 مليون دينار مقابل نحو 548 مليون دينار في يوليو، من خلال 310 صفقات مقابل 744 صفقة في يوليو، مع تراجع واضح لعددها في كل القطاعات العقارية.

وأضاف التقرير أن محافظة العاصمة أتت بتداولات فاقت 34,8 مليون دينار تمثل 26٪ من قيمة التداولات التي يتم تجميعها على أساس أسبوعي في أغسطس، مقابل أكثر من 211 مليون دينار في يوليو مثلت 39٪ من قيمة تداولات ذلك الشهر، فيما شكل عددها 29 صفقة أي 9٪ من عدد الصفقات في أغسطس مقابل 124 صفقة شكلت 17٪ من عدد الصفقات في يوليو.

حلت في المرتبة الثانية محافظة الفروانية بتداولات تجاوزت 30 مليون دينار، شكلت 22٪ من قيمة تداولات المحافظات لأغسطس، بعدما فاقت 46 مليون دينار شكلت 8٪ من تداولات المحافظات لشهر يوليو، وعدد صفقات في أغسطس مثلت 16٪ أي 49 صفقة من الصفقات المتداولة مقابل 71 صفقة مثلت 10٪ من عدد الصفقات في يوليو.

تداولات السكن الخاص لأدنى مستوى منذ عامين

تداولات القطاع الاستثماري لأدنى مستوياتها منذ بداية 2018

وبلغت تداولات القطاع الاستثماري حوالي 63 مليون دينار بنهاية أغسطس، أي أدنى مستوياتها منذ بداية العام الحالي، بعد أن قفزت لمستويات استثنائية مرتفعة في يوليو حين بلغت 261 مليون دينار، ويبدو أن الاتجاه العام لقيمتها يسير في مسار تصاعدي مغاير من بداية العام الحالي، وفي الوقت الذي شهدت تداولات القطاع تراجعا شهريا، إلا أن قيمتها تعد أكبر بشكل ملحوظ بنسبة 74٪، من قيمتها التي سجلتها في ذات الشهر من العام الماضي.

وسجلت تداولات السكن الخاص نحو 65 مليون دينار في أغسطس منخفضة 55٪ عن مستوياتها المرتفعة التي كانت قد زادت إلى 144 مليون دينار بنسبة شهرية وصلت إلى 73٪ في يوليو، ويعد مستواها في أغسطس الأدنى خلال نحو عامين، حيث تسير تداولات السكن الخاص بشكل متذبذب خاصة في الأشهر الأخيرة من الربع الثاني، بعدما عززت تداولات القطاع من مسارها التصاعدي منذ بداية العام، أما على أساس سنوي فقد انخفضت تداولات القطاع بنسبة 8٪ عن مستوياتها في أغسطس 2017.

وبلغت قيمة تداولات القطاع التجاري 8 ملايين دينار في أغسطس مقتربة من أدنى مستوياتها مقابل حدود استثنائية كانت شهدتها في يوليو حين بلغت 130 مليون دينار، ويلاحظ بقوة تذبذب التغير الشهري لتداولات هذا القطاع التجاري، كذلك على أساس سنوي فمازالت حالة تذبذب مستمرة لمعدلات التغير السنوية في قيمة تداولات القطاع التجاري، حيث تعد قيمتها في أغسطس أقل بنسبة 86٪ من قيمتها في أغسطس 2017.

«الوطني»: استمرار تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى البورصة حتى 2020

قال تقرير بنك الكويت الوطني إن آفاق السياسة النقدية الأميركية المتشددة وتراجع النمو العالمي ساعدا في إعادة تشكيل توقعات المستثمرين المستقبلية، مع قيام أسواق الأسهم في كافة أنحاء العالم بإعادة تقييم الأسعار وفقا لذلك. وتمثلت ذروة هذه المخاوف في التصحيح القوي الذي شهده شهر أكتوبر، إلا أن تحول المعنويات بدأ بقوة خلال الربع الثالث من العام 2018، حيث أثر النمو العالمي المتباين والتوقعات الأكثر تشددا للاحتياطي الفيدرالي بشأن أسعار الفائدة على ثقة المستثمرين. وأوضح التقرير أن تعافي الاقتصاد العالمي، الممتد منذ العام 2016، أصبح أقل توازنا في الآونة الأخيرة، حيث ان النمو القوي في الولايات المتحدة - بدافع من الحوافز المالية - يتناقض بشكل حاد مع الافاق المستقبلية الضعيفة للاتحاد الأوروبي والصين وغيرها من الاقتصادات الكبرى. ومن جهة أخرى، شهدت الأوضاع المالية العالمية مزيدا من التشدد نتيجة تطبيع سعر الفائدة الفيدرالي وارتفاع الدولار الأميركي، مما تسبب في انعكاس تدفقات رأس المال هذه المرة إلى الأسواق المتقدمة من الأسواق الناشئة، خاصة تلك التي لديها مستويات عالية من الديون الخارجية والتي تتسم أوضاعها الاقتصادية الخارجية بالضعف. وكان أداء الأسواق الخليجية متفاوتا، وإن تمكن معظمها من تخطي عاصفة الضغوط التي تعرضت لها الأسواق الناشئة، بفضل ربط عملاتها بالدولار الأميركي وارتفاع أسعار النفط، حيث ارتفع مؤشر مورغان ستانلي لدول مجلس التعاون الخليجي هامشيا 0,5٪ على أساس ربع سنوي. وأنهت بورصة الكويت الربع الثالث من العام مرتفعة 4,9٪ بدعم من الأداء القوي الذي شهدته في بداية الربع تزامنا مع اقتراب ترقية البورصة للانضمام لمؤشر فوتسي للأسواق الناشئة والذي انتهت أولى مراحله في 24 سبتمبر. وساهمت تلك الخطوة في اجتذاب تداولات قياسية من عمليات الشراء الأجنبية والتي قاربت حوالي 200 مليون دولار خلال شهر سبتمبر وحده. ومنذ بداية العام، ساعدت إمكانية ضم البورصة ضمن المؤشر في جذب أكثر من 500 مليون دولار من التدفقات الأجنبية الصافية. ومن المتوقع أن يتم استكمال خطوات إدراج الكويت ضمن المؤشر في أواخر ديسمبر. كما قد يتم مراجعة ادراج البورصة ضمن مؤشر مورغان ستانلي في العام 2019، وإدراجها فعليا ضمن المؤشر بحلول 2020 بما يساهم في جذب المزيد من الأموال الأجنبية.

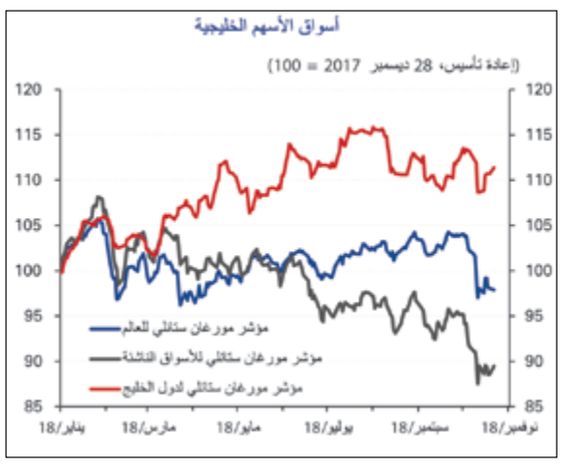

4,9٪ ارتفاع بورصة الكويت بالربع الثالث

الأسهم الخليجية تتجنب عدوى تباطؤ الأسواق الناشئة

تقرير الشال

الكويت ستخسر «فرصة الإصلاح»

قال تقرير «الشال» الاقتصادي إن المبدأ الغائب دائما عن ذهن الإدارة العامة في الكويت، هو تبني سياسات اقتصادية تضمن استدامة المالية العامة واستدامة خلق الوظائف، وزمن تحقيق تلك الأهداف بتكاليف محتملة، هو زمن غياب ضغوط انخفاض أسعار النفط، وبسبب الارتفاع الحالي في أسعاره، تشير مؤشرات بداية انفلات السياسة المالية إلى أن الكويت ستفقد فرصة الإصلاح الرابعة، وربما الأخيرة. وأضاف التقرير ان المخاطر دائما عالية، وإنها ترتفع وبشدة، وفي الحالتين، مع زيادة أو انخفاض أسعار النفط، ومعها يظل دائما استقرار البلد السياسي والاجتماعي والاقتصادي على المحك. وتطرق «الشال» إلى تقرير مجلة «الإيكونومست» لشهر أكتوبر الجاري، حيث ذكرت المجلة بأن الكويت حققت نموا حقيقيا سالبا ومرتفعا بحدود 3,5٪ في عام 2017، ولكنها ستحقق نموا حقيقيا موجبا ــ بين ضعيف ومعتدل ــ للسنوات الخمس 2018ــ2022، حيث ان معدلات النمو المتوقعة تتراوح بين أدناها لعام 2018 وبحدود 1,5٪، وأعلاها لعام 2019 وبحدود 3,6٪. وتوقعت «الإيكونومست» ان يبلغ التضخم أدنى مستوياته للعام الحالي 2018 وبحدود 0,9٪، وفي أقصاه في عام 2021 وبحدود 3,8٪، أي يظل للسنوات الـ 5 ضمن النطاق المقبول. وبينما حقق عجز الموازنة مستوى مرتفعا في عام 2017 وبحدود 8,6٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي، تتوقع له المجلة أن يراوح ما بين فائض طفيف لسنتين وعجز طفيف لـ 3 سنوات. حيث تقدر ان تحقق الموازنة في عام 2018 فائض بحدود 1,2٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي، ينخفض إلى 0,1٪ فقط لعام 2019، ثم عجز بحدود ــ1,8٪ و ــ0,8٪ و ــ0,6٪ للسنوات الثلاث التالية 2020 و2021 و2022 على التوالي. وتتوقع أيضا للحساب الجاري ــ صافي التعاملات العالم الخارجي ــ أن يبقى في فائض للسنوات الخمس المقبلة، ليس بمستويات الفوائض التاريخية، ولكنه يراوح في أعلاه عند 14,4٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، وأدناه 10,4٪ في عام 2020. وتقدر معدل البطالة ثابتا للسنوات الـ 5 وبحدود 3٪، والمقصود هنا معدل البطالة السافرة، بينما بات الكل يعرف أن استمرار معدلات البطالة المقنعة والعالية جدا في القطاع العام، أمر غير مستدام.

البطالة.. التحدي القادم

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي ان «صندوق النقد الدولي» قام في أكتوبر الجاري برفع توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لخمس دول خليجية، وخفض توقعاته لسلطنة عمان، وكانت أعلى معدلات النمو المتوقعة للبحرين. وثاني أعلى معدلات النمو المتوقعة للإمارات، وجاءت قطر ثالثة. وتأتي الكويت رابعة بزيادة في تقديرات النمو من 1,3٪ في أبريل 2018 إلى 2,3٪ في أكتوبر، ثم إلى 4,1٪ في عام 2019، وفي الترتيب الخامس، تأتي السعودية أكبر اقتصادات الإقليم. ويبرر «صندوق النقد الدولي» تعديل معظم توقعاته بالزيادة ما بين توقعات أبريل الفائت وتقرير أكتوبر الجاري، إلى ضغوط استثنائية على جانب المعروض من النفط ما أدى إلى ارتفاع أسعاره إلى مستويات غير متوقعة. ورغم ارتفاع توقعات معدلات النمو لمعظم دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنها تظل ضعيفة مقارنة بمعدلاتها التاريخية، وتظل دون المستوى القادر على خلق ما يكفي من فرص عمل، والبطالة هي التحدي الحقيقي القادم لها جميعا.

ارتفاع أسعار النفط.. «نعمة مؤقتة»

ذكر تقرير الشال الاقتصادي أن الارتفاع الحالي في أسعار النفط نعمة، فهو ليس فقط أوقف استنزاف احتياطيات دول النفط المالية، وإنما ساهم بدرجة كبيرة في صيانة الاستقرار السياسي لبعضها.وأكد التقرير أن الظروف التي تسببت في الارتفاع الكبير في أسعار النفط غير مستدامة، كما أن التحديات التقنية والبيئية التي تواجه استخدامات النفط في قطاع المواصلات البرية أصبحت واقعا يتزايد، واسترجاع أوضاع السنوات الثلاث السابقة الأليمة واقع كبير الاحتمال. لذلك، يفترض أن يتم التعامل مع الارتفاع الحالي لأسعار النفط على أنه نعمة مؤقتة، فنمو الاقتصاد العالمي يتباطأ، والتوقعات بحدوث أزمة مماثلة لأزمة 2008، أي فقاعة أصول كبرى، باتت تتردد ضمن توقعات مختصين كبار، ومتطلبات سوق العمل المواطنة باتت ضخمة جدا.